

Distr.: General
8 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيس: السيد سكوكنيك تابيا (شيلي)

المحتويات

البند 86 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

ويجب أخذها في الاعتبار في جميع الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وللتعافي منها.

البند 86 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/75/284)

4 - وقال إن مبادئ سيادة القانون قد استُقيت وكُيِّت خلال أوقات التغييرات الكبرى السابقة. لكن إعمالها كان متوقفا على مدى تحلي المجتمعات بالتسامح والانفتاح والمرحمة ومدى تقديرها للقيمة الأساسية لكل فرد ولكرامته المتأصلة وحقوقه. وحتى قبل تفشي الجائحة، واجهت سيادة القانون تحديات في بعض البلدان بسبب الانقسات العميقة وبسبب الاستقطاب السياسي واختلال المؤسسات ونقص التمويل. وما زالت بعض الدول تكابد نقص المساءلة وارتفاع مستويات الفساد. وقد أدت هذه الاتجاهات إلى تآكل الثقة بين الدول وسكانها. ويجب أن تكون استعادة تلك الثقة وما تقوم عليه من ميثاق اجتماعي أولوية من أولويات الدول وهي تخرج من حالة الجائحة. وقد أصدر الأمين العام سلسلة من موجزات السياسات المتعلقة بالجائحة عرض فيها أفكارا لتجديد الميثاق الاجتماعي ولمراعاة احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

5 - وقال أيضا إن الأمين العام بيّن في تقريره كيف عززت الأمم المتحدة سيادة القانون في جميع القارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشدد على أهمية الدعم الذي تقدمه المنظمة في تدوين وتطوير الإطار القانوني الدولي والصكوك والمعايير الدولية. وقد حفّزت الجائحة إعادة تصوّر الطريقة التي يمكن أن تعمل بها سيادة القانون ونظم العدالة إبّان الأزمات العالمية. وهناك حاجة إلى نماذج حوكمة أكثر مرونة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما غاياتها المتعلقة بتغير المناخ. وخلال القرن العشرين، بيّنت أحداث مثل زيادة الترسنات النووية أن الدول بحاجة إلى أن يكون لها شعور بالمسؤولية عن التأثير الذي تحدثه أفعالها على المستوى العالمي وعلى الأجيال المقبلة. وثمة الآن حاجة ملحة لأن تتقبل الدول هذه المسؤولية فيما يتعلق بتغير المناخ وأن تحدد أنواع الهياكل الدولية والإقليمية والوطنية للحكومة وسيادة القانون الأنسب لمواجهة التحديات في هذا الصدد.

6 - السيد فينيلد (أستراليا): تحدث أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إن هذه البلدان من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وما زالت تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ضروري لنظام دولي لسيادة القانون قائم على مبادئ المساواة في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان. وقد وجهت هذه المبادئ تعامل البلدان الثلاثة مع جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، كانت بعض الجهات الفاعلة تستغل الجائحة لتقويض هذه المبادئ، إما بانتهاكها الصارخ للقانون الدولي أو باستغلالها الجوانب الملتبسة التي تُعتبر فيها المسائل المتعلقة بتطبيق

1 - السيد تورك (الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي، المكتب التنفيذي للأمين العام): عرض تقرير الأمين العام عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/75/284)، فقال إن العالم قد تغير تغيرا كبيرا خلال العام الماضي نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وإن المجتمع الدولي يواجه حاليا بعضا من أخطر التحديات التي اعترضته، منذ إنشاء الأمم المتحدة، في مجالات السلام، والأمن، والتنمية، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. ذلك أن أكثر من مليون شخص قد ماتوا؛ وتأثرت سبل عيش المئات من الملايين؛ وصار أكثر من 100 مليون شخص معرضين لخطر الوقوع مجددا في براثن الفقر؛ وازداد احتمال تعرض ملايين النساء لخطر العنف الجنساني.

2 - وقال أيضا إن تصدي المنظمة للجائحة قد ركز على التعاون العالمي، في مجالات التشخيص والعلاج والتلقيح؛ وتسخير تدابير الطوارئ والعمل الإنساني لأغراض حماية الأرواح وسبل العيش؛ والقيام بمحاولات تروم تحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والترويج لعملية تعاف تعاونية مُحدثة للتحول. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في إعلانها المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أن يوصي بطرائق لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة، ثم قال إن الأمين العام يعترم تقديم توصيات لتتسبب ليس فقط آليات التعاون الدولي ولكن أيضا روح التضامن والعزم التي تقوم عليها تلك الآليات، وهو ما سيكون ضروريا من أجل مواجهة الأخطار المهددة للبقاء من قبيل تغير المناخ.

3 - وأردف قائلا إن السياق الحالي يبرز الأهمية المحورية التي تتسم بها سيادة القانون. فعندما لا تتمكن الدول من القيام بوظائفها الأساسية المتمثلة في تهيئة بيئة آمنة ومأمونة ومؤسسات فعالة وخدمات أساسية وإدارة قادرة، يُنقض الميثاق الاجتماعي. ولا بد أن تتضافر الجهود والأدوات تضافرا فعلا لكي تتسنى مواجهة التحديات الراهنة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من التقارب شبه الكامل بين أهداف التنمية المستدامة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان السارية. وحقوق الإنسان هي دعامة سيادة القانون

إمكانية إطلاق سراح أعداد كبيرة من نزلاء سجون البلد في غضون مهلة قصيرة إذا تبين انتشار الفيروس فيها.

11 - وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بسيادة القانون وستغتنم كل فرصة سانحة لزيادة تطوير قدرتها الوطنية في هذا الصدد. وينبغي أن تسترشد المنظورات الوطنية والدولية بالدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 وأن يُستعان بها في تطوير أفضل الممارسات لتعزيز سيادة القانون في كل حالة. وقد أدت التدابير المتخذة بسبب الجائحة إلى تغييرات دائمة في نظام إدارة المحاكم في غانا. وقد أظهر التنفيذ الناجح للإجراءات الحازمة لإدارة القضايا في وقت مبكر من تفشي الجائحة، سعياً إلى منع انتشار الفيروس، أنه من الممكن تقليل عبء القضايا المتركمة بالاستفادة من الآليات البديلة لتسوية المنازعات.

12 - وانتقلت إلى الحديث عن موضوع الفساد، فقالت إن القانون الجنائي يخضع للتعديل حالياً بغية كفالة معاقبة الموظفين العموميين الذين تثبت إدانتهم بالفساد بأحكام سجنية قد تصل إلى 25 سنة.

13 - السيد أوماسانكار (الهند): قال إن النهوض بسيادة القانون ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ولحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن ثم ينبغي أن يكون الهدف الوطني الأساسي الذي تتوخاه الدول كافة. أما على الصعيد الدولي، فينبغي إعمال سيادة القانون تمثيلاً ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، مما يستتبع حمايتها من أشكال العدوان، بما فيها الإرهاب. وبدون احترام سيادة القانون، تنهار العلاقات بين الدول الأعضاء. ومن غير المقبول أن تختار بعض الدول تجاهل قرارات الهيئات القضائية الدولية أو الانخراط في العدوان على دول أخرى أو في ارتكاب الإرهاب ضدها. وقد شاركت الهند دائماً بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تطوير القواعد والمعايير والقوانين التي تحكم التفاعلات العالمية في شتى القطاعات. وهي تؤيد التسوية السلمية للمنازعات وفقاً للقانون.

14 - وأردف قائلاً إن فعالية تعددية الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي تتطلب أن تعكس هياكل الحوكمة العالمية الحقائق المعاصرة. وقد صُممت الهياكل الحالية للأمم المتحدة، لعصر قد ولى، من قبل حفنة من الدول. وابتغاء الحفاظ على الشرعية والفعالية، من المهم إجراء إصلاح أساسي لتلك الهياكل، ولا سيما مجلس الأمن. فالقوانين الجائرة أو التمييزية، وتلك المصممة والمنفذة من قبل سلطات غير تمثيلية، لا تفضي إلا إلى تأجيج التنافس على المدى الطويل. والقوانين تتطور أو تصبح زائدة عن الحاجة بتغير الظروف وتقدم

القانون غير محددة المعالم. وقد كانت الأعمال السيئة القصد التي استهدفت قطاع الرعاية الصحية والفساد المرتبط بالمشتريات أو برامج الدعم في حالات الطوارئ أموراً تبعث على القلق بشكل خاص.

7 - وقال إن للدول دور حاسم تضطلع به، فرادى وجماعات، في توضيح كيف ينطبق القانون الدولي على الظواهر الجديدة والناشئة، وإنه لا مناص لها من العمل المشترك حتى تضمن إمكانية تطبيق القانون الدولي وإنفاذه بشكل فعال في المستقبل، بغض النظر عن التطورات التقنية التي قد تستجد. ومن أجل حماية المبادئ الراسخة في القانون الدولي أو المنصوص عليها في الميثاق، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في سبل تطبيق المعاهدات والمبادئ القانونية القائمة فيما يتعلق بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي وسائر التكنولوجيات الناشئة، وأن تتبادل وجهات نظرها بشأن تلك السبل.

8 - وأعرب عن تأييد أستراليا وكندا ونيوزيلندا دور المحاكم والهيئات القضائية الدولية في تسهيل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكفالة محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. وقال إن تلك البلدان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالولاية القضائية الإلزامية التي تتمتع بها محكمة العدل الدولية وإلى التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي للدول أيضاً أن تتدد بانتهكات القانون الدولي وتدعم الجهود المبذولة لردع ما قد يُرتكب منها.

9 - وتطرق إلى الموضوع الفرعي المعنون "التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد"، فقال إن البلدان الثلاثة ترى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية استعراض الأقران لرصد تنفيذها يضطلعان بدور محوري في مكافحة الفساد على الصعيد الدولي. ومن المهم أيضاً ضمان حرية المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل زيادة الوعي بالفساد ومناقشته. وينبغي استخدام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، المقرر عقدها في عام 2021، لتشجيع الحكومات على العمل معاً بشكل وثيق ضمن إطار الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

10 - السيدة هاكمان (غانا): قالت إن قطاعي القانون والقضاء قد قاما بدور بارز في تصدي العديد من الحكومات لجائحة كوفيد-19. فحكومة بلدها، مثلاً، استحدثت مجموعة من التدابير القانونية وطُبقت أحكاماً دستورية تتعلق بالسلطات وبتقييد الحقوق في حالة الطوارئ، مع الحرص على توضيح الأسس الدستورية والتشريعية لإجراءاتها. وتساعد الشرطة والوكالات المعنية الأخرى في تطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية وبروتوكولاتها بشأن التباعد البدني والمساعدة في تنفيذ تدابير التتبع والافتاء والحجر الصحي. وقد اتُخذت خطوات لضمان

الأصول المختلطة. ولقد منحها نظام الحكم الاشتراكي مزايا فريدة في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد.

19 - وأضاف قائلاً إن مساهمة حكومة بلده في الجهود العالمية لمكافحة الفساد قد حظيت بالاعتراف في جميع أنحاء العالم. وهي تسعى إلى التعاون الدولي من خلال أطر الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والتعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، كما وقعت 169 اتفاقاً مع 81 بلداً بشأن مسائل مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة وإعادة الأصول المسروقة. وتعترف الصين بسلطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود العالمية لمكافحة الفساد وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الوسيلة الأساسية لمكافحة الفساد.

20 - وقال إن نظام الحوكمة العالمي لمكافحة الفساد يجب أن يشمل التشاور ويتيح منافع مشتركة. ويجب أيضاً أن يُنفذ في إطار الامتثال التام لمبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي احترام ما تضعه الدول من سياسات ومبادرات، مع مراعاة ظروفها الوطنية. وأعرب عن رفض وفد بلده فرض ازدواجية المعايير واستخدام ممارسة الذراع الطولى للولاية القضائية وغيرها من الممارسات الانفرادية التي تنتهك المصالح السيادية للدول.

21 - السيد بهانداري (نيبال): قال إن الفساد وسيادة القانون مترابطان، لأن غياب سيادة القانون يهيئ تربة خصبة للفساد، بينما يؤدي الفساد إلى المزيد من تآكل سيادة القانون. وفي وقت تنفذ فيه حكومات كثيرة تدابير طارئة وتحشد مبالغ كبيرة من الأموال العامة لمكافحة جائحة كوفيد-19، من المهم بشكل خاص توخي الحذر من احتمال زيادة الفساد والاحتيال. وهناك مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال، قد تُقيد إمكانية اللجوء إلى العدالة إذا تضررت أنظمة العدالة الوطنية من جراء الأزمة.

22 - ومضى يقول إن التزام بلده بسيادة القانون مكرس في دستوره. والآن بعد أن تحقق الاستقرار السياسي في نيبال، تركز حكومة بلده على الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية. ويستند نهجها إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى المفهوم الذي يذهب إلى أن النظام الديمقراطي لا ينبغي أن يحمي الحقوق والحريات السياسية للناس فحسب، بل أيضاً حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفاههم. وتنتهج حكومة البلد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد وتسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الشؤون العامة. أما على الصعيد الدولي، فتناصر نيبال مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول والنظام الدولي الديمقراطي والشامل والعادل. وينبغي لجميع الدول، بغض النظر عن

التكنولوجيا، ولا أدل على ذلك من إجراء أكثر من 100 تعديل على الدستور الهندي في العقود السبعة، منذ اعتماده.

15 - وقال إن الهند طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكلاهما يلزم الدول الأطراف بتجريم الفساد والرشوة من قبل الموظفين العموميين. وفي هذا الصدد، اعتمدت الهند قوانين بشأن منع الفساد وبشأن المساعدة القانونية المتبادلة في مجال مكافحته، وأبرمت اتفاقات ثنائية مختلفة بشأن هذا الموضوع. وقال إن حكومة بلده عيّنت أمين مظام مستقل للتحقيق في الفساد الذي يرتكبه الموظفون العموميون ولضمان محاكمة الجناة.

16 - وقال أيضاً إنه، نظراً لتعدد أبعاد الفساد، سيلزم اتباع نهج متعدد الأوجه لمعالجته. وينبغي أن تقوم الحكومات، باستمرار، بمراجعة قوانينها ونظمها وإجراءاتها ذات الصلة وتعديلها حسب الضرورة؛ وتقوية المؤسسات وتعزيز شفافيتها؛ وإزالة الثغرات القانونية؛ وإنفاذ القوانين إنفاذا صارماً. وينبغي أن تنتظر الدول الأعضاء في سبل تحسين فعالية التعاون الدولي وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وستتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 2021 فرصة للدول لكي تتبادل خبراتها وممارساتها الجيدة وتحدد طرائق مبتكرة لمكافحة الفساد.

17 - السيد غينغ شوانغ (الصين): قال إنه ينبغي بذل جهود عالمية للتصدي للفساد، فهو عدو عام يقوض الإنصاف والعدالة والاستقرار في المجتمع ويعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتخذت الصين تدابير قوية لتعزيز إنفاذ دستورها، الذي ينص على أن الصين يجب أن تُحكم كدولة اشتراكية في ظل سيادة القانون. ونهجها إزاء سيادة القانون، الذي محوره الشعب، لم يتشكل من خلال الفهم القائم بتعزيز العدالة الاجتماعية والعدالة غرضاً لسيادة القانون فحسب، وإنما يتشكل أيضاً من خلال التطورات القانونية الدولية والممارسات القانونية الوطنية التي تتناسب تماماً مع واقع الصين وظروفها.

18 - وقال أيضاً إن حكومة بلده قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة. فعلى المستوى المؤسسي، أنشأت نظاماً لا يتسنى للمسؤولين أن يرتكبوا الفساد في ظلهم، بل لا تسول لهم أنفسهم ذلك، كما أنشأت لجاناً إشرافية على مستوى الدولة والمحافظات والمدن والمقاطعات للإشراف على ممارسة السلطات الحكومية. واعتمدت أيضاً تدابير تشريعية، تشمل سنّ قوانين بشأن الانضباط الإداري للموظفين العموميين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، وزادت ما تبذله من جهود لتعقب الهاربين من العدالة واستعادة

26 - وقال إن من أسس سيادة القانون على الصعيد الدولي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وإن محكمة العدل الدولية، بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وقد أبات غواتيمالا عن إيمانها بالمحكمة إذ عرضت عليها منازعتها مع بليز بشأن مطالبة غواتيمالا الجزرية والبحرية والمتعلقة بالأراضي.

27 - السيدة دي سوزا شميتر (البرازيل): قالت إن جميع الدول تتحمل مسؤولية دعم سيادة القانون، بوسائل منها احترام ميثاق الأمم المتحدة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بعمل لجنة القانون الدولي بشأن عدة مواضيع تتعلق بأسس القانون الدولي، مما يعزز اليقين القانوني وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

28 - وقالت إن الفساد يقوض الديمقراطية، ومن ثم فهو يتعارض وطبيعة سيادة القانون. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تلتزم بمكافحة الفساد على جميع المستويات، وقد حصلت في السنوات الأخيرة على عدد من الإذانات لأشخاص بارزين. وعلى الصعيد الدولي، أبرمت عددا من الصكوك الثنائية لمكافحة الفساد، وهي طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي اعتبار استرداد الأصول أولوية، لأنه لا يساعد في إلغاء التصور بأن مرتكبي الفساد يفلتون من العقاب في كثير من الأحيان فحسب، بل يعزز التنمية على الصعيد الوطني أيضا. وقالت إن حكومة بلدها تستخدم الأصول المستردة لتمويل تنفيذ السياسات العامة المصممة للدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة للجنة الشباب. ففي عام 2019 وحده، تم تخصيص 25 مليون دولار من الأصول المستردة لبرامج حماية تلك الحقوق. والتعاون القانوني الدولي في المسائل المدنية والإدارية المتعلقة باسترداد الأموال أمر حاسم لضمان معالجة التداعيات المالية للفساد معالجة كاملة.

29 - وأردفت قائلة إنه لا يمكن أن تكون هناك سيادة للقانون دون إتاحة سبل اللجوء إلى العدالة. وتضطلع المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والدولية بأدوار تكملية في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان حصول الضحايا على تعويضات. والبرازيل ملتزمة بالنظام الدولي للعدالة الجنائية، الذي يمر حاليا بمنعطف حرج. وإن تعزيز سيادة القانون يتطلب إصلاحات لتحسين الأمم المتحدة، شرعيةً وفعاليةً. وقالت، في هذا الصدد، إن وفد بلدها ملتزم التزاما قويا بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلية وفعالية في المستقبل القريب.

30 - السيد بروشيتش ماتيتش (كرواتيا): قال إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمعايير الديمقراطية والقانون الدولي وسيادة القانون أمور يتعين على الدول ألا تتجاهلها وهي تسعى إلى

حجمها أو مستوى تميمتها، أن تحترم قوانين المجتمع الدولي وقواعده وقيمه. وسيكون من الصعب الدفاع عن الحكومات الديمقراطية وإدامتها في حين أن المجتمع العالمي للأمم يخضع لهيمنة آليات غير ديمقراطية.

23 - وقال إن سيادة القانون تتطلب عدم ترك أي أحد خلف الركب. والقيم والمبادئ المكرسة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية، وثيقة الصلة جدا بالجهود المبذولة لمكافحة آثار جائحة كوفيد-19 وضمان الانتعاش العادل والمنصف والمستدام للجميع. وينبغي تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، حسب الحاجة، لمساعدة الدول الأعضاء على تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني في مسائل سيادة القانون. ولكي تكون تدابير ضمان سيادة القانون مستدامة، يجب أن تركز على الناس وأن تعكس الحقائق الوطنية والمحلية. وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي قيد النظر، قال إن وفد بلده يقرّ بالدور الهام للمنظمة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في منع الفساد ومكافحته على الصعيد الدولي.

24 - السيد لام باديبيا (غواتيمالا): قال إن وفد بلده يؤيد دعوة الأمين العام الدول الأعضاء إلى الانخراط في حوار صريح ومفتوح بشأن فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، ولا سيما بشأن السبل الممكنة لتعزيز استدامة واتساق هذه المساعدة في جميع الركائز الثلاث للمنظمة مع مواصلة أعمال الاحترام الواجب لقرارات الدول ذات السيادة. وإن في أعمال سيادة القانون لتقوية المؤسسات وتحسينها من التعسف. ولا أحد يعلو على القانون، ولسيادة القانون تأثير واضح على قضايا مثل القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، ودعم المساواة بين الجنسين، وحماية المرأة، والحصول على الخدمات العامة، وحماية البيئة، والقضاء على الفساد، وإنشاء نظام عادل ومؤسسات قوية تشمل الجميع وتكفل إمكانية اللجوء إلى العدالة.

25 - وقال أيضا إن حكومة بلده تحترم دستور البلد وقوانينه ومبادئه التأسيسية احترامًا كاملاً، بما في ذلك الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واستقلالها. وتُبذل جهود مؤسسية لزيادة الشفافية والمساءلة من أجل مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ولضمان إمكانية اللجوء للعدالة بشكل كامل وفي الوقت المناسب وبدون تمييز، فقد عززت الحكومة الموارد البشرية للشرطة ومكتب المدعي العام وكفلت تمتع جميع الجهات الفاعلة القضائية بما يلزمها من خبرات وتكنولوجيا وموارد مالية. وقد تضمنت الخطة الوطنية للفترة 2020-2024 إجراءات لضمان استقلال القضاء.

- حماية مواطنيها وتخفيف معاناتهم في سياق جائحة كوفيد-19. وكروايتا ملتزمة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي. وهي تدعم أيضا الآليات القضائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، في جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون.
- 31 - وقال أيضا إن النظر في موضوع الفساد قد جاء في الوقت المناسب، بسبب المخاطر الحالية للفساد، التي ترتبط بالخطوات المتخذة لتعبئة الموارد وتعليق الضمانات ابتغاء التصدي للأزمات الصحية والاقتصادية المرتبطة بالجائحة. وقد وضعت حكومة بلده إطارا قانونيا وسياساتيا لتعزيز النزاهة ومنع الفساد في القطاع العام ولديها إدارة شرطة متخصصة ومكتب مدع عام مكّس للتعامل مع قضايا الفساد والجريمة المنظمة. وهي تنفذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة 2015-2020، كما أنشأت مجلس مكافحة الفساد في عام 2017 لرصد تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وتقييم فعاليتها. واعتمدت أيضا في عام 2019 قانونا لحماية المبلغين عن المخالفات.
- 32 - وزاد قوله إن كروايتا طرف في جميع الصكوك والآليات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد. وهناك حاجة إلى التعاون الناجح بين الدول، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، وإلى مساهمات مجدية من الجمعية العامة ومجلس الأمن لتعزيز سيادة القانون. وينبغي للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن الفساد أن تمهد السبيل لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الفساد. وستواصل حكومة بلده إعطاء الأولوية القصوى للتغلب على التحديات المتعلقة بتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
- 33 - السيد كَابَا (سيراليون): قال إن حكومة بلده جعلت مكافحة الفساد على رأس أولوياتها في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، بدأت استراتيجية مكافحة الفساد للفترة 2019-2023، وعدلت تشريعاتها لمكافحة الفساد وأنشأت شعبة لمكافحة الفساد ضمن المحكمة العليا تتألف من خمسة قضاة متخصصين. ووضع أيضا نظام للتصريح بالموجودات للموظفين العموميين، يشمل بوابة إلكترونية لذلك الغرض. وبفضل هذه الإجراءات، زادت الإدانات بشكل كبير، من حيث عددها ومعدلها، واستُرد أكثر من 19,7 مليار ليون سيراليوني كان يُعتقد سابقا أنها فقدت بسبب الفساد. ونتيجة لذلك، تحسن التصور العام بشأن الفساد تحسنا كبيرا، كما تحسن ترتيب سيراليون في مؤشرات الفساد العالمية. وفي عام 2018، أنشئت ثلاث لجان تحقيق، برئاسة نيجيري وغاني وسيراليوني غير مقيم، للتدقيق في الإثراء غير المبرر لبعض الأفراد الذين شغلوا مناصب حكومية رفيعة المستوى بين عامي 2007
- و 2018. وضمانا للشفافية، كانت الإجراءات علنية ونُبتت على الهواء مباشرة. وقد أنهت لجان التحقيق عملها في آذار/مارس 2020.
- 34 - وقال أيضا إن هناك حاجة إلى التزام حقّ وإجراءات فعالة على المستوى الدولي لمعالجة الجوانب عبر الوطنية للفساد. وينبغي وضع آليات تعاون غير مقيدة وأكثر مرونة لتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالفساد وتعقب الأصول التي حُصل عليها عن طريقه ومصادرتها واستعادتها. وقال إن حكومة بلده تعطي قيمة كبرى لعلاقتها مع الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء الثنائيين في الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد.
- 35 - السيد الصادق علي سيد أحمد (السودان): قال إن وفد بلده يثمن الجهود المتضافرة التي بذلتها أسرة الأمم المتحدة، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (A/75/284)، لدعم ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز سيادة القانون وضمأن احترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن الضروري إقامة وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف والبناء على الالتزام الذي قطعتة الدول الأعضاء والجهات الشريكة على نفسها لكي ترقى إلى مستوى توقعات سكانها فيما يتعلق بسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 36 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في جميع القارات، بما في ذلك السودان، من أجل تنمية قدراتها في مجال تعزيز سيادة القانون، بما يتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها ومع سياسة الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وبناء مجتمعات سلمية لا يهمل فيها أحد. واستدرك معربا عن تحفظ وفد بلده على المناقشة غير المنصفة بشأن عقوبة الإعدام، المشار إليها في الفقرة 74 من التقرير. فلئن كانت هناك بعض الدول مع إلغاء عقوبة الإعدام، فإن دولا أكثر تؤيد تطبيقها. ذلك أنها مسألة تتعلق بالديمقراطية والدين والثقافة وبحق الشعوب في اختيار قوانينها.
- 37 - وأردف قائلا إن السودان انضم، منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 المجيدة، إلى شعوب العالم في تعزيز الحرية والسلام والعدالة. وقد أدخل تغييرات كبيرة على قوانينه من أجل منح قدر أكبر من الحريات والحماية للنساء والأطفال؛ وألغى قوانين كانت تجرم الردة وتكرس جرائم الضمير، واعتمد أحكاما تجرم التكفير؛ واستحدث نهجا يقوم على العدالة الترميمية والمحاكم البديلة في نظام قضاء الأحداث.

41 - وقال إن الفساد من التحديات الرئيسية التي تعترض سيادة القانون وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن التزام حكومة بلده الراسخ بمكافحة الفساد بجميع أشكاله على كل المستويات وبتعزيز صمود مؤسساتها ومجتمعها. وهي تساهم أيضا في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

42 - السيدة فايس معودي (إسرائيل): قالت إن إسرائيل واصلت إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة لجميع مواطنيها، حتى أثناء جائحة كوفيد-19، مع اتخاذ ما يلزم من احتياطات السلامة. واستمر عقد جميع جلسات المحاكم بشأن الأشخاص الموقوفين، ونظرت المحكمة العليا في دعاوى الاستئناف العاجلة. وكانت أنظمة الطوارئ التي اعتمدها الحكومة لمكافحة الجائحة موضوع طعون قانونية ومراجعة قضائية. وقالت أيضا إن حكومة بلدها قامت، في عام 2020، بتعيين 60 ضابطا مكلفين بمنع العنصرية في شتى الوزارات والكيانات الحكومية الأخرى، بوسائل تشمل معالجة الشكاوى المقدمة من الموظفين والمواطنين ووضع ممارسات وسياسات جديدة لتحل محل تلك الممارسات التمييزية. وأنشأت الحكومة وحدة شرطة خاصة مسؤولة عن المساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي من أجل تعزيز التسامح والإنصاف داخل قوة الشرطة وتجاه السكان. وقد حددت تلك الوحدة أيضا عتبات مستهدفة لتجنيد ضباط من مجموعات الأقليات المختلفة.

43 - وزادت قولها إنه وفقا للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية واستنتاجات لجنة القانون الدولي بشأن تحديد القانون الدولي العرفي، ينبغي أن يستند تحديد القانون العرفي وتطويره إلى ممارسة الدول. ولذلك، فإن اتجاه المحاكم الوطنية والدولية إلى عدم إعطاء الوزن الواجب لممارسات الدول، أو تجاهله بالكامل، أمر مثير للقلق، لا سيما في حالة المحاكم والهيئات القضائية الدولية، التي غالبا ما تكون ملزمة إلزاما صريحا بمراعاة ممارسات الدول وتطبيقها. وقد عكست بعض القرارات الأخيرة محاولات قضاة فرادى أن يشكلوا القانون الدولي، بدلا من تطبيق القانون الحالي.

44 - وقالت إن وفد بلدها يعيد تأكيد موقفه الثابت بأن تطوير القانون الدولي ينبغي أن يقوم على المعايير التي تضعها الدول، على أن يكون لها ما يكفي من الانتشار والتمثيلية والاتساق. ويتفق هذا الموقف مع الاستنتاج 4 من الاستنتاجات بشأن تحديد القانون الدولي العرفي، الذي ينص على أن ممارسة الدول ينبغي أن تكون العنصر الأساسي الذي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد العرف. ومن شأن مشاركة المزيد من

ولأول مرة في تاريخ السودان، اعتمدت الخدمة الاجتماعية كواحدة من العقوبات، خاصة بالنسبة للحوامل والأمهات. واعتمدت قوانين لمنع الفساد والجرائم المتصلة به ومكافحته وكشفه وملاحقة مرتكبيه قضائيا.

38 - وقال إن وفد بلده يدعو أيضا الدول الأعضاء إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك محكمة العدل الدولية ومختلف آليات التحكيم الإقليمية والدولية. ودعا إلى دعم المحكمة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

39 - السيد دانغ دينه كوي (فيتنام): قال إن ضمان سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر بالغ الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية المستدامة، وصون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تشمل العناصر الرئيسية للتصدي لجائحة كوفيد-19 حماية الفئات الأكثر ضعفا، والقضاء على عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، وتعزيز احترام الالتزامات الدولية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مساعدة الدول على تعزيز سيادة القانون، بناء على طلبها. ويجب أن يقوم النظام الدولي على أساس القانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يجب تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي. وتضطلع محكمة العدل الدولية والمؤسسات القضائية الدولية الأخرى بدور أساسي تؤديه في تلك التسوية.

40 - وأردف قائلا إن فييت نام تسعى جاهدة، إلى جانب أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تحويل جنوب شرق آسيا إلى منطقة تنعم بالسلم والاستقرار والازدهار. وقد أفضت التطورات المعقدة في البحر الشرقي (المعروف أيضا باسم بحر الصين الجنوبي) إلى تآكل الثقة وزيادة التوترات، وهددت بتقويض السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وأعرب عن دعوة فييت نام جميع الأطراف المعنية إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وتعزيز الثقة المتبادلة؛ وممارسة ضبط النفس؛ والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات في البحر؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي؛ والاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية. وقال إن الأطراف المعنية تعمل بشكل مشترك لتعزيز تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي تعزيزا كاملا، وللإسراع بإبرام مدونة سلوك فعالة وموضوعية.

لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أواخر عام 2021.

48 - السيدة غوارديا غونزاليز (كوبا): قالت إن بلدها ملتزم بتعزيز سيادة القانون من أجل المساعدة في تغيير النظام الدولي غير العادل الحالي. وأي مساعدة في مجال سيادة القانون تقدمها الأمم المتحدة إلى دولة عضو يجب أن تكون بموافقة تلك الدولة. ومبتدأ تعزيز سيادة القانون هو إظهار المجتمع الدولي الاحترام الواجب للمؤسسات القانونية لجميع الدول واعترافه بالحقوق السيادية للشعوب في إنشاء المؤسسات القانونية والديمقراطية التي تتوافق على أفضل وجه مع مصالحها الاجتماعية - السياسية والثقافية. وتحتاج النظم القانونية الوطنية إلى التعزيز على أساس طوعي، مع الامتثال الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب ودون ربط ذلك التعزيز بأي شروط سياسية.

49 - وقالت أيضا إن سيادة القانون الحقّة تبدأ من إصلاح الأمم المتحدة كي تكون معيارا للشفافية والديمقراطية ومشاركة المجتمع الدولي بأسره في حل المشاكل العالمية الشائكة. وفي إطار هذا الإصلاح، وتعزيزا لسيادة القانون، يجب تقوية الدور المحوري المنوط بالجمعية العامة، وهي الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية والمسؤولية الحصرية عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وأعربت عن التزام وفد بلدها أيضا بإحداث إصلاح بليغ الأثر لمجلس الأمن حتى يصبح منتدى شاملا للجميع وشفافا وديمقراطيا يعكس المصالح الحقيقية للمجتمع الدولي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

50 - وقالت إنه يتضح من الفقرة 36 من الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أن سيادة القانون الحقّة تعني إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية، بما يخدم تنمية الشعوب بدل أن يفرضي إلى الإثراء الدائم للقلة. والحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 تؤكد هذه النقطة بقوة. والمبادئ الرئيسية التي يجب أن تحكم تصرفات جميع الدول وتعزيز سيادة القانون هي مبادئ المساواة في السيادة، وامتثال الدول لالتزاماتها بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والالئقية.

51 - ومضت قائلة إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى إعمال تلك المبادئ إعمالا حقيقيا. وقالت في هذا الصدد إن وفد بلدها يود توجيه الانتباه إلى تقادم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

الممارسين في عمل المحاكم والهيئات القضائية الدولية أن تساعد في مواجهة الاتجاه الحالي وضمان تطوير القانون الدولي تطورا ملائما.

45 - واختتمت كلامها بالإعراب عن أسف وفد بلدها لوفاة القاضية بالمحكمة العليا للولايات المتحدة روث بادر غينسبرغ، التي جسدت المبدأ اليهودي المتمثل في مقولة "العدل العدل تنبئ" وقدمت مساهمة كبرى في حماية حقوق المرأة والحق في المساواة والحقوق الواجبة لجميع البشر.

46 - السيد الغريب (مصر): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم البرامج في الدول الأعضاء، التي تروم تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، لكنه يأسف للإشارة إلى عقوبة الإعدام في الفقرة 74 من تقرير الأمين العام (A/75/284). فقد ذكر أن عقوبة الإعدام تتعارض مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وأن الأدلة التي تجمعها آليات المساءلة التابعة للأمم المتحدة لا ينبغي تقاسمها إلا لاستخدامها في الإجراءات الجنائية التي لا يمكن فيها فرض عقوبة الإعدام. ومع ذلك، فإن تلك العقوبة لا تتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما لا يوجد توافق عالمي في الآراء بشأن تطبيقها. ولكل دولة الحق السيادي في تطوير نظامها القانوني الوطني وفقا للقانون الدولي العام. وقال إن وفد بلده، بناء على ذلك، يدعو الأمانة العامة إلى التزام الحياد عند صياغة التقارير المقبلة والامتناع عن تأييد النهج التي لا تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء.

47 - وقال أيضا إن الفساد يقوض سيادة القانون وثقة عامة الناس وجهود التنمية. ويوجد في مصر أكثر من 15 هيئة رقابية تضطلع بأدوار متكاملة تتعلق بمنع الفساد ومكافحته. وقال إن حكومة بلده تنفذ حاليا استراتيجيتها الوطنية الثانية لمكافحة الفساد للفترة 2019-2022، التي وضعت بغرض تطوير هيكل إداري فعال، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والحياد في جميع المؤسسات الحكومية، وتطوير نظام قانوني لدعم محاربة الفساد وتحديث الإجراءات القضائية. وتقوم الاستراتيجية على سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد. ويشترك في تنفيذ الاستراتيجية جميع الكيانات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى المجالس المحلية والهيئات الإدارية والجامعات والمؤسسات البحثية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى استضافة الدورة التاسعة

العسكرية والسياسية والاقتصادية. وبموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال التزام واضح بحماية وضمان رفاه سكان الأراضي المحتلة. ومن ثم، فإن الاتحاد الروسي يتحمل المسؤولية الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أبخازيا وتسخينفالي.

56 - السيدة أوه هيونجو (جمهورية كوريا): قالت إن سيادة القانون أساسية لدعم الركائز الثلاث للأمم المتحدة وإقامة نظام دولي مستقر. وهي تمكّن أيضا لتوطيد الحوكمة الرشيدة، التي تتيح بدورها أساسا متينا للتنمية الاقتصادية ولمجتمعات تشمل الجميع. وبدون عدالة ومؤسسات قوية، لا يتسنى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ولا ينبغي لجهود مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها أن تصرف انتباه الحكومات عن الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وفقا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وإن انعدام الأمن وضعف المؤسسات ومحدودية إمكانية اللجوء إلى العدالة لا يفضي إلى تفاقم الحالة فحسب، بل إلى تقويض ثقة عامة الناس أيضا.

57 - وقالت أيضا إن الفساد يتسبب في اختلال القطاعات الحكومية وقطاعات الصناعة والمالية والتعليم والصحة العامة والرياضة. وإن حكومة بلدها تولي أهمية كبرى لتعزيز الشفافية والإنصاف والمساءلة في المجتمع وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد اتخذت تدابير تشريعية وسياساتية لحظر الالتباس غير المشروع للمنافع وحماية المبلغين عن المخالفات والحد من المعاملات المالية غير القانونية. وفي ظل التطورات التكنولوجية، عاد الفساد أكثر تعقيدا وانتشارا على الصعيد العالمي. ولذلك ينبغي للدول أن تتبادل المعلومات والخبرات مع بعضها بعضا.

58 - وقالت في هذا الصدد إن حكومة بلدها وقعت ثمان مذكرات تفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة الفساد مع بعض الدول الأعضاء وقدمت المساعدة التقنية والتدريب للمساعدة في بناء قدرات دول أخرى. وستستضيف جمهورية كوريا المؤتمر الدولي التاسع عشر لمكافحة الفساد، الذي سيعقد عبر الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وهي تتطلع إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد، التي ستنحى للدول الأعضاء فرصة لإظهار إرادتها الجماعية لمعالجة المشكلة ولحشد الموارد لتحقيق هذه الغاية.

59 - وأردفت قائلة إن التدابير الرامية إلى التغلب على جائحة كوفيد-19 ينبغي أن تركز على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وقد اعتمدت حكومة بلدها سياسات قائمة على الانفتاح والشفافية

الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا كجزء من سياستها القائمة على الضغط والتخويف. فمن خلال هذه الأعمال، تقوم حكومة الولايات المتحدة مرارا وتكرارا بتقويض سيادة القانون على الصعيد الدولي بانتهاكاتها المستمرة والصارخة للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة. وتستدعي سيادة القانون الحقّ الرافض للقاطع لأية أعمال أو تدابير انفرادية مثل إصدار قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية وممارسة المحاكم الوطنية أو الدولية للولاية القضائية بدوافع سياسية. وقالت إن كوبا تدين جميع الأحكام التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تشكل الحصار الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة منذ ستة عقود، وتدعو إلى إلغاء تلك الأحكام فوراً.

52 - وقالت إن كوبا قد اعتمدت مؤخرا دستورا جديدا ابتغاء التكيف مع التطورات الجديدة في مجتمعها؛ وتقوية النظام السياسي وبالتالي ترسيخ الحقوق الأساسية للأفراد وتطويرها؛ وتحسين وتحديث نظام العدالة وهيكل السلطة وإعطاء المواطنين سيطرة أكبر عليها؛ وتعزيز آليات الحكم الذاتي المحلي؛ وتشجيع زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار.

53 - السيد ميكيلادزي (جورجيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة التزاما قويا بسيادة القانون والديمقراطية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تنفذ سياسة شاملة لمكافحة الفساد بغية معالجة المشكلة في القطاعين العام والخاص. وقد استثمرت كثيرا في الحوكمة الإلكترونية، مما يساعد على منع الفساد ويعزز مشاركة المواطنين في صنع السياسات. واتخذت منذ آذار/مارس 2020 تدابير لمنع الانتشار المحتمل لجائحة كوفيد-19 في السجون.

54 - وقال أيضا إن جورجيا عضو نشط في شتى المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز القيم الديمقراطية وسيادة القانون من خلال دعم تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن تأييد حكومة بلده القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن تأييدها المحكمة الجنائية الدولية وترحيبها بالإنجازات الهامة التي حققتها المحكمة رغم ما يعترضها من تحديات. وقال إن جورجيا تقرّ بالاختصاص الإلزامي المخوّل لمحكمة العدل الدولية وتأكيدها من جديد أولوية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

55 - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي قد كثف جهوده، في تجاهل تام للقانون الدولي، لتحقيق الضم بحكم الواقع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين المحتلتين بإدماجهما بالكامل في أنظمتها

جهود بلده لمكافحة الفساد من خلال زيادة الوعي والدعوة إلى تعزيز الإطار القانوني وتقوية الآليات.

64 - السيد سيسوك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي التقيد الشامل بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وخلال الفترة الصعبة الحالية، من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان سيادة القانون على المستوى الدولي وبالتالي تعزيز السلام والأمن، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ خطة عام 2030.

65 - وقال إن الفساد مشكلة معقدة تقوض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفعالية عمل المؤسسات. وقد صدق بلده على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2009 وهو ينفذ استراتيجية لمكافحة الفساد تركز على التصدي له وللبيروقراطية والإسراف. ويشمل إطاره القانوني لمكافحة الفساد قوانين تتعلق بموظفي الخدمة المدنية، ومراجعة حسابات الدولة، والتعامل مع الالتماسات، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

66 - وأردف قائلاً إن بلده قد أحرز تقدماً كبيراً، لكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي ينبغي إنجازه من أجل بناء القدرات، وتعزيز الإطار التشريعي، وتقوية المؤسسات القانونية، وتحسين الوعي العام بالحقوق والالتزامات، وزيادة المشاركة العامة في النظام القانوني، والنهوض بتنفيذ الصكوك الدولية التي يكون البلد طرفاً فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعزيز التعاون والدعم الدوليين لأقل البلدان نمواً، لتمكينها من تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد بشكل فعال.

67 - السيد فرنانديز دي سوتو فالديراما (كولومبيا): قال إن جائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية لا تكشف فقط نقاط الضعف الديمقراطية والمؤسسية، بل تزيد أيضاً من تفاقم الفجوات الكبيرة أصلاً من حيث الثروة والمساواة. وينبغي بذل جهود جماعية لمعالجة هذه الحالة وترسيخ الديمقراطية في المنطقة. وكولومبيا لها تقليد عريق في احترام وتطوير سيادة القانون، مما يتيح معياراً دولياً للممارسة القانونية في العديد من المجالات. ولئن كان البلد قد واجه العديد من التهديدات المتعلقة بالسلام والأمن، فإنه واصل تنفيذ مبادرات لتعزيز السلام وسيادة القانون والحقيقة والعدالة وضمان بقاء مؤسساته قوية مستقلة.

68 - وقال أيضاً إن حكومة بلده تسترشد في أفعالها باحترامها لحقوق الإنسان وبرأيها الذي يذهب إلى كون سيادة القانون أفضل طريقة للنهوض بالمجتمعات المسالمة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي

والمشاركة المدنية والابتكار. وتبادلت معلوماتها وخبراتها مع المجتمع العالمي، وزودت دولاً أخرى بالمساعدة والخبرة العملية، وأبقت حدود البلد مفتوحة قدر الإمكان للسفر الضروري. وكانت جمهورية كوريا أيضاً من أوائل البلدان التي أجرت انتخابات وطنية أثناء الجائحة.

60 - وأعربت عن دعم حكومة بلدها للجهود المبذولة لزيادة قدرة الدول على مواجهة تحديات المستقبل من خلال تعزيز النظم المعيارية مثل اللوائح الصحية الدولية (2005) لمنظمة الصحة العالمية. وينبغي عمل المزيد بغية تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد وحماية حقوق الإنسان، مع تسهيل الحركة الأساسية للأشخاص عبر الحدود. وينبغي زيادة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تحديد الثغرات ومجالات التعاون. وتضطلع لجنة القانون الدولي بدور هام في هذه الجهود المعيارية.

61 - السيد حتي (لبنان): قال إنه في أعقاب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، شهد بلده بنفسه التأثير القوي الذي يمكن أن تحدثه تعددية الأطراف. وأكد من جديد دعم وفد بلده لقانون حقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد. وقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد ستتيح فرصة لتعزيز الجهود العالمية لمنع ومكافحة الفساد، الذي يبدو أنه يزداد نقشياً في الأوقات المضطربة الحالية.

62 - وقال إنه لا يخفى على أحد أن بلده يواجه صعوبات اجتماعية - اقتصادية شديدة، تفاقمت من جراء الجائحة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2019، شارك لبنانيون من جميع مناطق البلد وجميع الخلفيات الاجتماعية في مظاهرات للمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. ومن الجوانب الرئيسية للإصلاح الهيكلي الشامل الذي تمس الحاجة إليه منع ومكافحة جميع أشكال الفساد، بما له من آثار مدمرة على العناصر المالية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتعزيز سيادة القانون من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

63 - وزاد قائلاً إن حكومة بلده اتخذت عدداً من التدابير ابتغاء تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك اعتماد قانون شامل لمكافحة الفساد في نيسان/أبريل 2020، ينص على إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في ادعاءات الفساد في القطاع العام ومراقبة الامتثال لقوانين مكافحة الفساد وإنفاذها. وفي عام 2020، اعتمد لبنان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين آخرين، استراتيجية وطنية الأولى لمكافحة الفساد. وأنشئ مكتب مخصص لتلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد. وقام المجتمع المدني أيضاً بدور فعال في

الإضافية التي اتخذها الأمين العام لدعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية ومقاضاتهم منذ آذار/مارس 2011. وقال إن قطر ستواصل العمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقال أيضا إنه يمكن الاطلاع على مزيد من التعليقات التفصيلية بشأن هذه القضايا في بيانه المكتوب المتاح في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية من *يومية الأمم المتحدة* على الإنترنت.

73 - **السيدة إيشيباشي (اليابان):** قالت إن سيادة القانون هي أساس النظام الدولي الذي يمكن الدول من إقامة علاقات ودية ومنصفة مع بعضها بعضا، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وإقامة مجتمعات عادلة ومنصفة. والتحديات التي تعترض سيادة القانون في أوقات عدم اليقين تحديات مفرطة. وقالت أيضا أن تعزيز سيادة القانون قد ظلت منذ مدة طويلة عنصرا مركزيا في السياسة الخارجية لحكومة بلدها.

74 - وقالت أيضا إن اليابان قدمت موارد مالية وبشرية لعدد من الهيئات القضائية الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية، كما خدم قضاة يابانيون في جميع هذه الهيئات الثلاث. وقد كانت اليابان من أشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها وستواصل دعم جهودها لإنهاء إفلات مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة من العقاب. وهي تضطلع بدور قيادي في تعزيز سيادة القانون في البحار وتولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وللحل السلمي للمنازعات البحرية الدولية.

75 - وأضافت قائلة إن سيادة القانون لا غنى عنها أيضا في جهود مكافحة الفساد. وتطبق اليابان الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما قادت عملية اعتماد المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين المتعلقة بتوفير الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات وخلاصة الممارسات الجيدة لمجموعة العشرين المتعلقة بتعزيز النزاهة والشفافية في تطوير البنية التحتية. وقالت إن حكومة بلدها تدرك أهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لإضفاء الطابع العالمي على سيادة القانون والأدوار الحيوية التي تضطلع بها الجمعية العامة ولجنة القانون الدولي في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

الأسبقية للتعاون مع الدول في ما تبذله المنظمة من جهود لتعزيز سيادة القانون. ويلزم اتخاذ إجراءات منسقة لإحداث تحسينات فعالة ومستدامة في نظم العدالة، والهجرة المنظمة والأمن والنظامية، والمساواة بين الجنسين وحماية الأطفال.

69 - وقال إن الفساد يقوض شرعية الدول والتنمية ويخل بالعقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. وستتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع فرصة للتوصل إلى اتفاقات بشأن مكافحة الفساد على الصعيد العالمي ومناقشة سبل التخفيف من تأثيره. ويجب أن يكون الإعلان السياسي المعتمد في الدورة عملي المنحى وأن يركز على تطوير تصدّ دولي لمشكلة الفساد، فعال ومنسق.

70 - **السيد آل ثاني (قطر):** قال إن احترام سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تتطوي على المساواة، والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول، وإنشاء نظام دولي قائم على القواعد. ووفقا للميثاق، روحا ونصا، من الضروري احترام سيادة الدول والامتناع عن أي مسار عمل قد يضر بشعوبها وأمنها القومي أو يشوه صورتها أو يسبب عدم استقرار إقليمي أو حتى عالمي. ولذلك، من المهم مواجهة أي سياسات تهدف إلى حرمان الدول من سلطتها السيادية في صنع القرار، أو فرض أجندات أو التدخل في شؤونها الداخلية. وإن الحظر المفروض على قطر، الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات، ينتهك الميثاق ويقوض الجهود الدولية لتعزيز سيادة القانون ويهدد السلم والأمن الدوليين.

71 - وقال أيضا إن دولة قطر تعمل جاهدة، على الصعيد الداخلي، على تعزيز المساواة والعدالة واحترام الحقوق والحريات. وتواصل السلطات المختصة مراجعة قوانين البلد وتطويرها لضمان انسجامها مع الصكوك الدولية التي تكون طرفا فيها. وقال أيضا إن حكومة بلده عملت، على الصعيد الدولي، مع الأمم المتحدة من أجل إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة، الذي افتتح الآن فروعاً له في جنيف وداكار. وأنشئت أيضا جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد، التي تُمنح في كانون الأول/ديسمبر من كل عام للأفراد والمؤسسات الذين يساهمون في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي. وبالتنسيق مع مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، سعت قطر إلى تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للميثاق.

72 - وأردف قائلاً إن احترام سيادة القانون يعني ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالخطوات

76 - السيد لي (السنغال): قال إن الفساد يحد من الموارد المتاحة للتنمية المستدامة، ويقوض الجهود الأمنية، ويجعل من الصعب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويشكل تهديدا لأسس سيادة القانون. وقد صدّقت السنغال على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. ونقلت توجيهات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لعام 2009 بشأن الشفافية في إدارة الأموال العامة إلى قانونها الوطني في عام 2012، ثم صدّقت في عام 2015 على بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد. ومؤخرا، اعتمد المكتب الوطني لمكافحة الفساد والاحتيال، الذي أنشئ في عام 2012، استراتيجية وطنية مفصلة معنية بمكافحة الفساد. وسيُعزز تنفيذ الاستراتيجية بجهود تكميلية لتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة وتحسين النظام القضائي، جودة وفعالية.

80 - السيدة بيجيك - غليمف (صربيا): أشارت إلى أن البيان الكامل لوفد بلدها سيُتاح في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية من يومية الأمم المتحدة على الإنترنت، ثم قالت إن أفضل طريقة لمنع الفساد هي الحد من الفرص المتاحة للأشخاص للمشاركة في الفساد وضمان مستويات عالية من الشفافية وإشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين في الجهود المبذولة للقضاء عليه. ولذلك، فإن من المهم تحديد الحالات والظواهر التي تعزز السلوك الفاسد، وإنشاء آليات للإشراف على ممارسة السلطة من قبل الموظفين العموميين، وزيادة الوعي العام بالضرر الناجم عن الفساد. ويساعد القضاء على الفساد على إنشاء بيئات مواتية للأعمال التجارية في الدول. وبالنسبة لصربيا، كان ذلك أيضا خطوة مهمة نحو انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

81 - وقالت أيضا إن قانون منع الفساد في بلدها، الذي يتمشى مع توصيات مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، دخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر 2020. وصربيا واحدة من البلدان الأوروبية القليلة التي لديها أحكام معيارية تحكم أنشطة مجموعات الضغط. وقد حقق قانونها المتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات نتائج إيجابية منذ دخوله حيز التنفيذ في عام 2019 وقد أشاد به خبراء من جميع أنحاء العالم. وقد دأبت الوكالة المستقلة لمنع الفساد على تنفيذ أنشطتها في مجال الوقاية والمراقبة والرقابة لأكثر من عقد.

82 - ومضت قائلة إن التعاون الدولي والشراكات المستدامة أمران حاسمان لمنع ظاهرة الفساد عبر الوطنية. وستساهم الإنجازات على المستوى الدولي في نجاح الجهود الوطنية. وتشارك صربيا بفعالية في المبادرات الإقليمية مثل مجموعة الدول المناهضة للفساد والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد التابعتين لمجلس أوروبا، وكذلك عملية برلين. وتشارك أيضا في مشروع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يروم تعزيز التنمية المستدامة في بلدان الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من خلال دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتبادل وكالة منع الفساد المعلومات والخبرات مع نظرائها في الدول الأخرى، مع إعطاء الأولوية للتعاون الذي من شأنه تعزيز الأولوية الاستراتيجية لبلدها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

77 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمجالات التركيز لعمل الأمم المتحدة المقبل فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/75/284). والنظام الدولي القائم على القواعد شرط أساسي لإيجاد عالم أكثر عدلا وإنصافا، ولإقامة علاقات سلمية بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبغية تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة لمكافحة جميع الممارسات الفاسدة، بما فيها غسل الأموال والتحويل غير القانوني للأموال والأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة. وأعرب عن رأي السنغال أن المحكمة الجنائية الدولية تمارس ولاية قضائية تكميلية في مكافحة الإفلات من العقاب؛ وقال إن البلد يدعو إلى جعل نظام روما الأساسي للمحكمة قابلا للتطبيق عالميا، ويؤكد من جديد دعمه لجميع الآليات الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية.

78 - السيد فينتاكا لاميغا (توغو): قال إن الفساد، المحظور بموجب دستور بلده، أفة لها تأثير خطير على اقتصادات البلدان النامية خاصة. وتوغو طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته، وبروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد، وقد اعتمدت في عام 2015 قانونا جنائيا جديدا ينقل هذه الصكوك إلى قانونها الوطني.

79 - وقال أيضا إن حكومة بلده أنشأت هيئة مستقلة لمنع ومكافحة الفساد والجرائم المتصلة به، واعتمدت تعديلا دستوريا في عام 2019 يلزم مسؤولين رفيعي مستوى محددين بالتصريح بموجوداتهم عند بداية ونهاية فترة ولايتهم أو خدمتهم. وينبغي أن تساعد هذه التدابير في

83 - السيد ويكريماسينغ (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تعزز وتحمي احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون من خلال الأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن خلال عضويتها في شتى المنظمات الدولية. وأعرب عن تأييد وفد بلده وحدة سيادة القانون وبيثي على المساعدة التي تقدمها العديد من بعثات حفظ السلام للسلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وفي عام 2020، اعتمدت حكومة بلده نظاما جزاءات عالمي معني بحقوق الإنسان مكنها من فرض جزاءات ردا على ارتكاب انتهاكات أو تجاوزات جسيمة. وقد حققت هذه الخطوة ما كان يُرجى منها، أي أن تصبح قوة فعالة للخير، وأبانت عن التزام الحكومة بالنظام الدولي القائم على القواعد واستعدادها للدفاع عن ضحايا الانتهاكات في جميع أنحاء العالم. وقال إن وفد بلده يؤيد مبادرة التفاوض على اتفاقية بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية لجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

84 - وقال أيضا إن سيادة القانون تتيح الأساس للاستقرار السياسي والحكومة الديمقراطية والمساءلة، وبالتالي فهي أساسية في مكافحة الفساد. وتكافح حكومة بلده الفساد على الصعيد العالمي من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمشاركة في العديد من المنتديات الدولية. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت الحكومة قوانين مناسبة وأنشأت بيئة لا تشجع على الفساد. وقدمت أيضا الدعم للمنظمات الشريكة والدول في جهودها لمكافحة الفساد في الخارج.

85 - وقال إن المملكة المتحدة تشارك في برامج دولية مختلفة وتنفذ برامج وطنية لمكافحة الفساد. وستتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد فرصة للمجتمع الدولي لاستعراض وتعزيز الالتزامات العالمية لمكافحة الفساد. وقال أيضا إن حكومة بلده ستواصل تعزيز تدابير مكافحة الفساد في نظم الشراء واتفاقات التجارة الحرة، وهي تدرس إمكانية إنشاء نظام جزاءات معنية بالفساد.

86 - السيد موليفي (جنوب أفريقيا): قال إن الطريقة المبتكرة التي قدمت بها الأمم المتحدة مساعدة منسقة ومتجانسة في مجال سيادة القانون إلى الدول الأعضاء خلال العام الماضي، على الرغم من الصعوبات المتصلة بجائحة كوفيد-19، إنما هي دليل على قدرة المنظمة على الصمود. وينبغي أيضا الثناء على الأمم المتحدة لما تبذله من جهود للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالجائحة من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تجنب الاستخدام غير المتناسب للقوة وإساءة استخدام السلطة من قبل القضاء. وأعرب عن ترحيب وفد بلده

87 - وأعرب عن اتفاق وفد بلده مع التقييم الذي أجراه الأمين العام في تقريره بأن الفساد يتعارض مع مفهوم سيادة القانون في حد ذاته، ويقوض شرعية الدولة، ويضعف جهود التنمية، ويشكل قوة مزعزة للاستقرار. وأعرب أيضا عن الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للفساد على جميع المستويات بطريقة متكاملة.

- 95 - وقالت إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد ستتيح فرصة لإحراز التقدم في مواضيع مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية لمنع الفساد وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن المخالفات. وتتطلع المكسيك إلى تبادل خبرتها في مجال مكافحة الفساد، التي تركز على جوانب مثل ضمان المشاركة العامة في جهود مكافحة الفساد؛ وتعزيز شفافية المعلومات العامة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا؛ وحماية المبلغين عن المخالفات؛ وكفالة رصد ومراقبة الإنفاق العام بشكل صحيح.
- 96 - وأردفت قائلة إن الفساد يحول الأموال التي يُفترض فيها أن تُنفق على الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، مما يضر بشكل خاص بأضعف فئات المجتمع، ولا سيما النساء. فغالبا ما لا تحصل النساء الفقيرات، على وجه الخصوص، إلا على فرص ضئيلة للجوء إلى العدالة والاستفادة من الخدمات الأخرى. ويقام الفساد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من الصعوبات التي يواجهها الناس الذين يعيشون في حالات النزاع وما بعد النزاع، ويقوض السلام والاستقرار من خلال التمكين للاتجار غير المشروع بالأسلحة. وقالت إن حكومة بلدها ستمضي في تعزيز الجهود الشاملة التي تتخذ لمنع ركيزة مكافحة الفساد، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- 97 - السيدة باربا بوستوس (إكوادور): قالت إن سيادة القانون ضرورية لضمان التعايش السلمي فيما بين الشعوب والدول. وجميع الأفراد الذين يعيشون في إكوادور، سواء كانوا مواطنين أم لا، يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات. فجميعهم متساوون أمام القانون ويتمتعون بإمكانية اللجوء إلى نظام عدالة فعال وشفاف. وتدافع إكوادور عن المساواة في السيادة بين جميع الدول، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهي طرف في جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- 98 - وقالت أيضا إن إكوادور ترفض جميع الممارسات الفاسدة التي تقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول وتعوق التنمية المستدامة. وهذه الممارسات غير أخلاقية، أما في سياق جائحة كوفيد-19 فقد تبلغ درجة الأفعال الإجرامية نظرا لتأثيرها على الضعفاء من الأفراد والجماعات. والفساد يقيد أنشطة الدولة ويقوض شرعية المؤسسات الحكومية ويحد من النشاط الاقتصادي ويمنع التمتع الكامل بحقوق الإنسان.
- 99 - وقالت أيضا إن حكومة بلدها ستمضي في تعزيز الجهود الشاملة التي تتخذ لمنع ركيزة مكافحة الفساد، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- 91 - وزاد قائلا إن حكومة بلده عدلت الدستور لتكريس بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الغذاء والحق في السكن. وقد أنشأت هيئات على المستوى المؤسسي للنهوض بالمصالحة والوحدة الوطنية ومنع النزاعات بين المجتمعات المحلية وتعزيز الحوار الاجتماعي. وعززت أيضا ولايتي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المسؤولة عن الرقابة الحكومية ومكافحة الفساد.
- 92 - وقال إن التزام حكومة بلده بسيادة القانون لم يتضاءل بسبب الأزمة الأمنية التي يمر بها البلد منذ عام 2015. فهي تعمل على تكييف تشريعاتها مع السياق الجديد، كما أنشأت وحدة قضائية خاصة للتعامل مع قضايا الإرهاب. وفي ضوء الصلات الوثيقة بين سيادة القانون وتمكين الجميع من اللجوء إلى العدالة، خصصت حكومة البلد المزيد من الأموال لتوفير المساعدة القضائية. وهي تتيح التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لقوات الدفاع والأمن وتشجع السكان على التحلي بالمسؤولية المدنية. وتنفذ أيضا الصكوك الدولية التي تكون بوركينا فاسو طرف فيها. وقال إن حكومة بلده تظل منفتحة على جميع المبادرات التي من شأنها أن تساعد في توطيد سيادة القانون وبالتالي النهوض بالسلام والتنمية المستدامة.
- 93 - وأردف قائلا إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها أن تواصل دعم الدول، ولا سيما البلدان النامية، في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وهذا شرط مسبق لتحسين الحصول على الخدمات العامة ومكافحة الفساد وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- 94 - السيدة خيمينيز أليريا (المكسيك): قالت إن تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة والشفافية والمساءلة والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد أمور ضرورية لجعل المجتمعات أكثر إنصافا وشمولا. وقالت أيضا إن حكومة بلدها قد جعلت مكافحة الفساد من أولويات خطتها الإنمائية الوطنية، وإنها تعمل على معالجة المشكلة على الصعيد الدولي من خلال المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. والحكومة ملتزمة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتؤيد البيان الصادر عن الأمين العام في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي يدين الفساد، لا سيما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19.

99 - وأردفت قائلة إن إكوادور، بصفتها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تجعل بذل الجهود لمكافحة الفساد أولوية من أولوياتها، وقد وضعت استراتيجيات وطنية لتعزيز التحلي بالمسؤولية المدنية، وتعزيز النظام القضائي، وتحسين وصول عامة الناس إلى المعلومات، وتطوير آليات المساءلة وإنشاء هيئات رقابية قوية. وقد أنشأت نظاماً قضائياً محايداً ومستقلاً وتنظر حالياً في عدة مقترحات تشريعية، ومنها مشروع قانون بشأن مصادرة الأصول واستردادها، وفي إدخال تحسينات على نظام المشتريات العامة الخاص بها. وقالت أيضاً إن إكوادور ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل الفساد وتتطلع إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 17:50.